

فريق بايدن يحث على وقف القتال في إثيوبيا

خدمات الإنترنت والهاتف في تيغراي وفرض الحكومة قيوداً على دخول المنطقة.

وأشار بيان للحكومة إلى تقارير عن عمليات قتل عرقية في بلدة مايكادرا وثقتها منظمة العفو الدولية هذا الأسبوع. وذكر ناجون من الهجوم للعاملين بمنظمة العفو أن ميليشيات تابعة لحكومة تيغراي المحلية قتلت العشرات وربما المئات من المدنيين. ونفت الجبهة أي دور لها في ذلك.



أنطوني بلينكن
الأزمة الإنسانية
في إثيوبيا تشعرا
بقلق بالغ

وجاء في بيان الحكومة "ونحن ندخل المرحلة الأخيرة من عمليات إنفاذ القانون في مواجهة هذه الجماعة، نود أن نذكر زعماءها بأن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قواتهم والموالون لهم في مواقع مثل مايكادرا تمثل جرائم خطيرة سواء بموجب القانون الإثيوبي أو القانون الدولي".

وقال دبلوماسي يتابع الصراع إن القوات الاتحادية الإثيوبية تحاول التقدم على طرق رئيسية من الجنوب إلى الشمال الغربي من ميكيلي عاصمة تيغراي وأصبحت على بعد 200 كيلومتر تقريبا منها.

وجاء في بيان صادر عن قوة المهام المعنية بالصراع أن الحكومة تعترف بإعادة اللاجئين الذين فروا إلى السودان وسترسل بعثات للمنطقة الشمالية لتقييم الاحتياجات الإنسانية.

واتهم الجيش الإثيوبي مدير منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم جيربريسوس الخميس بمحاولة شراء أسلحة ودعم الدبلوماسية لحزب الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، دون أن يورد دليلا.

ولم يرد تعليق من تيدروس، وهو إيثيوبي ينحدر من إقليم تيغراي عمل وزيراً للصحة ووزيراً للخارجية في حكومة ائتلافية سابقة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي من 2005 إلى 2016 قبل انتخابه كأول مدير أفريقي للمنظمة في 2017.

وتواصل السلطات الإثيوبية شن حملة اعتقالات ضد ضباط في جيشها مشتبهين بارتباطهم بالجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، حيث اعتقلت 287 ضابطاً إلى حد الآن.

وتتهم السلطات الضباط بتهنية "أرضية خصبة" للجلسات العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بهدف تنفيذ هجوم على قوات الدفاع الوطني من خلال قطع أنظمة الاتصال بين القيادة الشمالية والقيادة المركزية للجيش.

أديس أبابا - حثّ مستشار السياسة الخارجية للرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن الخميس على إنهاء القتال وحماية المدنيين في شمال إثيوبيا حيث تتقاتل قوات الحكومة الاتحادية مع متمردين في حرب تعصف بمنطقة القرن الأفريقي وتدفع بافواج من المواطنين للفرار من البلاد.

وقال أنتوني بلينكن على تويتر "نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية في إثيوبيا وتقارير العنف العرقي المستهدف والخطر الذي يكتنف السلام والأمن بالمنطقة".

وأودى الصراع المستمر منذ أسبوعين في إقليم تيغراي الإثيوبي بحياة المئات وربما الآلاف، ودفع بنحو 30 ألف لاجئ إلى السودان وأثار الشكوك في قدرة رئيس الوزراء أبي أحمد، أصغر زعماء أفريقيا سناً والحائز على جائزة نوبل للسلام العام الماضي، على توحيد البلاد قبل انتخابات عامة مقررة العام المقبل.

وغادر المئات من العاملين بمنظمات الإغاثة تيغراي محذرين من أزمة متصاعدة في منطقة يعتمد مئات الآلاف من سكانها على المساعدات الغذائية حتى قبل اندلاع القتال.

وإثيوبيا، ثاني أكبر دول أفريقيا سكاناً والتي يقطنها 115 مليون نسمة، اتحاد من عشرة أقاليم تديرها عرقيات مختلفة، وتدور الحرب بين الحكومة المركزية وأحد أقوى الأقاليم تسليحاً.

وحكمت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إثيوبيا فعلياً على مدى عقود باعتبارها القوة الأكبر في التحالف متعدد الأعراق، إلى أن تولى أبي السلطة قبل عامين.

وقال لاجئون فروا من القتال إن فصائل مسلحة من إقليم أمهرة الجاور، الذي يتنازع مع تيغراي على أجزاء حدودية، تدعم قوات الحكومة.

وإثيوبيا حليف رئيسي للولايات المتحدة ويعمل جنود منها في مهام لحفظ السلام في جنوب السودان وفي الصومال، وجيشها واستخباراتها من أقوى الجيوش والأجهزة في أفريقيا ويعمل أفرادها مع عسكريين أميركيين بين الحين والآخر.

وقال بلينكن، وهو دبلوماسي مخضرم من المربين لابدين منذ فترة طويلة "على الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والسلطات الإثيوبية اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الصراع وتمكين العملية الإنسانية وحماية المدنيين".

وقال زعيم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إن قواته ما زالت تسيطر على بلدة أكسوم المهمة لكنها فقدت بلدة شابر أمام القوات الحكومية التي تسعى إلى التقدم صوب ميكيلي عاصمة الإقليم.

ويستحيل التحقق من المعلومات الواردة من كل الأطراف نظراً لقطع

برلين تدرس حظر منظمة الذئاب الرمادية التركية المتطرفة

عدد أعضاء المنظمة يفوق أنصار الحزب النازي بثلاثة أضعاف



أقلية متطرفة ترهب الجاليات التركية

شأن قوميات أخرى كالكراد والأرمن واليونانيين، ما يكتنف طابعها الفاشي الذي تتشارك فيه مع أفكار كالتنازية التي تؤمن بتفوق العرق الألماني، أو مع العنصريين في جنوب أفريقيا الذين يؤمنون بتفوق العرق الأبيض.

وكان الجيش الألماني قد أعلن عن تحقيقات بشأن أربع وقائع تطرف داخل صفوفه لها علاقة بجماعة الذئاب الرمادية، فيما أكدت الحكومة أن إحدى هذه الحالات ثبتت بأدلة موثقة "عدم ولاء للدستور في الحد الأدنى".

ورغم أن انفرة تنشر عدة أذرع متطرفة في الأراضي الألمانية، فإن منظمة الذئاب الرمادية سيئة السمعة تعد الأخطر والأكثر تطرفاً، إذ تعمل على إشعال التوترات في أوساط الجالية التركية، ما يمثل تهديداً للأمن والديمقراطية.

ووفق دراسة للمركز الاتحادي للتدريب السياسي في ألمانيا، فإن تنظيم الذئاب الرمادية متواجد في الأراضي الألمانية منذ عقود، ويمك العشرات من التنظيمات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعله أكبر منظمة متطرفة.

ويبلغ عدد أعضائه ومنظماته في ألمانيا 18 ألف عضو، أي 3 أضعاف حزب "إن بي دي"، أخطر حزب نازي في البلاد.

ويشن عناصر المنظمة حملات رعاية ضد المعارضين الأتراك المقيمين في ألمانيا من اليساريين والكراد والأرمن.

وتحريكهم وفقاً لأجنداتها الخاصة. ويصف الكاتب التركي إرغون باباهان منظمة الذئاب الرمادية بهيكل يتشابه فيه جهاز أمن الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية. وقال باباهان في مقال بموقع أحوال تركية الناطق بالإنجليزية والعربية والتركية "باختصار، ليس استخدام الذئاب الرمادية ضد الأرمن في أوروبا أمراً جديداً على تركيا".

والذئاب الرمادية منظمة قومية في تركيا تؤمن بتفوق العرق التركي على بقية الأعراق، وهي مجموعة تتميز بتعصبها القومي وتشكلت في فترة الستينات من القرن العشرين ضمن الحركة القومية التركية حليفة إردوغان في الحكم الآن.

وتورطت المجموعة في العديد من الجرائم من بينها قتل 100 علوي في السبعينات إضافة إلى تورطها في ارتكاب مجزرة تقسيم سنة 1977 وراح ضحيتها أكثر من 100 شخص وكان لها دور في محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني.

وارتكبت المجموعة القومية المتعصبة جرائم ضد الكراد إثر مشاركتها إلى جانب الجيش التركي في مواجهة حزب العمال الكردستاني بداية التسعينات من القرن الماضي.

وتعمل المجموعة على استعادة أمجاد تركيا وتاريخها في توحيد الشعوب التركية في دولة واحدة، والتقليل من

اليمينية المتطرفة، ونوه التقرير إلى أن المنظمة لها علاقات بحزب الحركة القومية في تركيا والذي يشكل تحالفاً حكومياً مع حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وكانت الحكومة الفرنسية قد حلت منظمة الذئاب الرمادية بعد اتهامها بإثارة التمييز والكراهية والضلوع في أعمال عنف، فيما رحب الطلب المقدم إلى البرلمان الألماني بالنصرف الفرنسي مع المنظمة "وربط ذلك بالأمل في أن تتبع دول أخرى النموذج الفرنسي".

وشوه عناصر من الذئاب الرمادية في فرنسا النصب التذكاري لضحايا حملات الإبادة الجماعية للأرمن بكتابات صفراء، كما شوهدت حشود من الأتراك الغاضبين وهم يتجولون في الأحياء الأرمنية في باريس وليون مع تصاعد ذروة القتال بين أذربيجان وأرمينيا حول منطقة قره باغ.

وتعد المنظمة المتطرفة جناحاً موالياً للرئيس التركي، الذي دخل في نزاع مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون حول قضايا جيوسياسية تتعلق بمناطق ساخنة، كان آخرها مواجهة فرنسا للجماعات المتطرفة وقضية نشر الرسوم المسيئة للنبى محمد.

وينشط عناصر الذئاب الرمادية أيضاً توجداً جالبية تركية في أوروبا، الأمر الذي كشف المزيد من الأوراق عن دور المخابرات التركية في نشاط عناصر هذه المنظمة

تتجه ألمانيا أسوة بفرنسا إلى حظر منظمة الذئاب الرمادية التركية اليمينية المتطرفة على أراضيها، ما يعكس تشكل اقتناع أوروبي بضرورة الحزم مع هذا التنظيم، في وقت يحذر فيه مراقبون من أن التلكؤ الأوروبي في مواجهة الأقلية الراديكالية المهيمنة على الجالية التركية قد يشجعها على المضي في البحث عن نفوذ أقوى.

برلين - يعكس توجه ألمانيا إلى حظر منظمة الذئاب الرمادية اليمينية التركية المتطرفة عياً وأوروبا مشتركا بضرورة الحزم مع التنظيمات اليمينية المتطرفة ومغادرة سياسات التراخي واللينة التي طبعت العلاقات معها، في وقت تؤكد فيه أجهزة الاستخبارات الألمانية أن التطرف اليميني أضحى الخطر الأول الذي يهدد البلاد.

ودفع الحزم الفرنسي في مواجهة هذه التنظيمات -الذي ترجمه قرار باريس بحل منظمة الذئاب الرمادية قبل أسبوعين- ألمانيا التي ينشط على أراضيها أيضا أعضاء هذه المنظمة المتطرفة إلى مغادرة تردها، فيما يتوقع متابعون أن تتخذ النمسا قريبا قرارا مماثلا.

وسمح البرلمان الألماني بدراسة حظر منظمة الذئاب الرمادية وصادق باغليبة كبيرة على الطلب المقدم من الائتلاف الحاكم وحزبي الخضر والليبراليين وذلك بعد أسبوعين من حل المنظمة في فرنسا إثر تورطها في أعمال تثير التمييز والكراهية.



إرغون باباهان
استخدام الذئاب
الرمادية ضد الأرمن
ليس جديداً على تركيا

وصادق البرلمان الأربعة بالاغلبية على طلب مشترك مقدم من أحزاب الائتلاف الحاكم والحزب الديمقراطي الحر وحزب الخضر، يطالب الحكومة بدراسة حظر هذه المنظمة.

ويرر مقدمو الطلب هذه الخطوة بان المنظمة عنصرية ومعادية للسامية ومعادية للديمقراطية وتهدد الأمن الداخلي في البلاد.

وحسب تقرير لهيئة حماية الدستور (الاستخبارات الداخلية)، فإن الذئاب الرمادية تحمل وتنتشر الأفكار القومية

استمرار الانقسام بعد مرور عام على قمع الاحتجاجات في إيران

استخدمت القوة غير المشروعة والمفرطة ضد المتظاهرين العزل والمارة". واضافت "في معظم الحالات استخدمت القوات الأمنية الذخيرة الحية التي تستهدف الرأس أو الجسد، في إشارات إلى أنها كانت تطبق سياسة إطلاق النار بقصد القتل.

وأفاد نشطاء أنه بدلا من مساعدة أقارب الضحايا في السعي إلى تحقيق العدالة، كانت السلطات تقاضي المتظاهرين، حيث ذكرت منظمة العفو أن المعتقلين تعرضوا للتعذيب، بما في ذلك الإغراق بالماء والإعتداء الجنسي.

وتم إنشاء محكمة أبان، التي سميت على اسم الشهر الإيراني الذي وقعت فيه الأحداث، من قبل المنظمات غير الحكومية بما في ذلك منظمة العدالة من أجل إيران ومقرها لندن ومنظمة حقوق الإنسان الإيرانية ومقرها أوسلو.

وسيستمع المحققون وأعضاء المحكمة الآخرين إلى أدلة من الشهود والضحايا في الفترة من 10 إلى 12 فبراير 2021 في لاهاب، وستصدر الأحكام في أبريل 2021.

وقال المدير التنفيذي لمنظمة حقوق الإنسان الإيرانية محمود أميرى مقدم إن المحكمة ستبتع ب"رسالة قوية إلى المسؤولين عن الفظائع بانهم يخضعون للمراقبة وسنجاسيون ذات يوم على الجرائم التي ارتكبوها".

فيديو، تم التحقق منها وقد التقطت في 31 مدينة في نوفمبر 2019. وتكشف التسجيلات عن "الاستخدام المتكرر للأسلحة النارية" ضد المتظاهرين العزل والمارة.

المسؤولون في إيران لم يخضع أي منهم للمحاسبة بشأن القمع، فيما واجه معتقلون أثناء الاحتجاجات أحكاما تصل إلى الإعدام

وذكرت المنظمة أن ما لا يقل عن 23 من القتلى تقل أعمارهم عن 18 عاما، بمن فيهم مراقبون مثل محمد دستكاه البالغ 15 عاما، والذي قُتل برصاص قوات الأمن المتمركزة على سطح منزله بينما كان عائدا من المدرسة في مدينة صدرا الواقعة في محافظة شيراز.

وسربت قصة أحد المارة الأبرياء، المرضة آزار ميرزابور (49 عاما)، وهي أم لاربعة أطفال، قتلت بالرصاص في بلدة كرج، خارج طهران، بينما كانت على وشك الوصول إلى منزلها من العمل.

وقالت الباحثة المتخصصة بشؤون إيران في منظمة العفو الدولية راحة بحريني إن "قوات الأمن الإيرانية

الضغوط عليها لإسكانها. ومع ذلك، واجه معتقلون أثناء الاحتجاجات أحكاما تشمل الإعدام.

وقالت تارا سبهرى فار الباحثة المتخصصة في الشؤون الإيرانية لدى منظمة هيومن رايتس ووتش، "تجنبت السلطات الإيرانية أي إجراء من إجراءات المساءلة وواصلت مضايقة عائلات قتلى الاحتجاجات".

وحسب تقرير نشرته منظمة العفو الدولية هذا الأسبوع، نفذت إيران "تعتيما شبة كامل للإنترنت" اعتبارا من 16 نوفمبر الجاري، غداة بدء الاحتجاجات، من خلال إصدار أوامر لمشغلي الإنترنت بقطع الخدمة، لتعود تدريجيا لاحقا اعتبارا من 21 نوفمبر".

وأوضحت أن قطع الإنترنت منع الناس من مشاهدة مقاطع فيديو مروعة التقطها مواطنون إيرانيون بهواتفهم توثق حملة القمع، في ما تصفه المنظمة الحقوقية بـ"شبكة الإفلات من العقاب".

وحتى الآن لا يزال حجم القمع الذي تمارسه السلطات الإيرانية غير واضح، وترجح منظمة العفو الدولية أن حصيلة القتلى قد تتجاوز العدد الذي أحصته والبالغ 304 وفيات، تم التحقق منها.

ونشرت المنظمة ومقرها لندن على الإنترنت ما تقول إنه أكثر من 100 مقمع

على الأقل في إطار سياسة متعمدة لإطلاق النار على المتظاهرين. وتم إخفاء قسوة حملة القمع وحجم الخسائر من خلال قطع الإنترنت، وهو ما نذ به النشطاء باعتباره محاولة لحجب المعلومات.

ولم يخضع أي مسؤول في إيران للمحاسبة بشأن القمع، وسط اتهامات بان العائلات التي فقدت أحياءها تم



الرصاص الي في انتظار المحتجين